دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية

The role of partnership between the public and private sectors in achieving sustainable development for local communities.

ط.د. هني عبد السلام[1] ط.د. رسيوي مصطفى [2]
[1] مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية
جامعة محمد بوضياف، المسيلة
البريد الالكتروني (abdesselam.henni@univ-msila.dz)
[2] مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية
جامعة محمد بوضياف، المسيلة
البريد الالكتروني (mustapha.recioui@univ-msila.dz)

آخر أجل للإرسال:	الإعلام بالقبول:	تاريخ الملتقى:
(2023/11/30)	(2023/12/07)	(2023/12/14)

الملخص:

تعتبر التنمية المستدامة حقا من حقوق الإنسان فهي تشمل التنمية في جميع المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية وهي تهدف إلى تحقيق الرفاهية لجميع السكان على مستويات مختلفة، محليا، وطنيا وعالميا، الأمر الذي أعجز الدول عن إنفاق أموال طائلة، كانت الموازنات العامة مصدرها.

كما أن الجماعات المحلية هي الأخرى عاجزة عن الدفع بعجلة التنمية المحلية، نظرا لمحدودية مواردها، وكذا النظام القانوني الذي يقيدها لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الموكلة إليها أساسا.

ولتخفيف حجم الإنفاق العام، استوجب مشاركة القطاعين الخاص والعام في العمليات الاستثمارية المحلية، بهدف تقديم الخدمات وإنشاء المرافق العامة لحساب الدولة وجماعاتها الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية، الشراكة، القطاع العام، القطاع الخاص، الجماعات الإقليمية.

المؤلف المرسل: هني عبد السلام abdesselam.henni@univ-msila.dz

Abstract: Sustainable development is considered a human right as it encompasses development in all economic, social, cultural, and political fields. Its aim is to achieve well-being for all people at different levels, locally, nationally, and globally, which is beyond the ability of countries to spend huge amounts of money on. Local communities are also unable to drive local development due to their limited resources and the legal system that restricts their involvement in the development process. To reduce public spending, the private and public sectors must participate in local investment operations to provide services and establish public facilities for the state and its regional communities.

Key words: Sustainable development, development, partnership, public sector, private sector, regional groups.

مقدمة:

يعتبر موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية من آليات تحقيق التنمية لدى الجماعات الإقليمية، وقد أظهرت الدراسات أن المجتمعات المحلية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق التنمية الإقليمية وأن تحقيق التنمية يحتاج إلى تسخير موارد مالية معتبرة، ونظرا للعجز المسجل في الموازنة العامة لدى الجماعات الإقليمية، فإن أسلوب الشَرَاكات بين القطاعين العام والخاص تعتبر آلية بديلة لتمويل مشاريع التنمية الإقليمية دون إثقال كاهل المواطنين بالضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض، وقد برزت عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الناجحة باعتبارها فعالة في تمويل مشاريع التنمية المحلية، وبالتالي يمكن القول أن الشَرَاكات بين القطاعين العام والخاص تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الإقليمية، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية الاتية: **إلى أي مدى يعتبر لجوء الجماعات المحلية إلى الشَراكة بين القطاع العام والخاص، آلية ناجحة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية كان علينا إتباع المنهج التحليلي لما يتطلبه الأمر من تحليلا للمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالشَرَاكات بين القطاعين العام والخاص والتنمية الإقليمية، فضلا عن دراسة الأهداف والنماذج التي تميز الشَرَاكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الإقليمية، ويتضمن المنهج أيضا دراسة للأدوات والآليات التي يمكن استخدامها لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن تحليل الأدوار والمسؤوليات المختلفة للقطاع

العام والخاص في الشَرَاكات، مما يستلزم تقسيم خطة البحث إلى مبحثين أساسيين يتضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا مفهوم التنمية المستدامة من منظور الجماعات المحلية.

والمبحث الثاني يتمحور حول مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها ومبادئها ودور الشراكة مع القطاع الخاص كآلية لتحقيق لدى الجماعات المحلية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية.

قبل التطرق إلى كامل التفاصيل المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لابد من الإشارة مفهوم أو تعريف هذه الشراكة الناشئة بين كلى القطاعين كمطلب اول، ثم إعطاء مفهوم للجماعات المحلية والتي هي محور الدراسة وكذا الدوافع والاهداف التي كانت سببا في اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين كمطلب ثانٍ.

المطلب الأول: تعريف عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نماذجه

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (فرع أول)، ثم التطرق إلى النماذج التي يعرفها كلى القطاعين (الفرع الثاني)، وصولا إلى خصائص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تُعُرَفْ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بكونها "عملية إشراك القطاع الخاص في بناء وإدارة وتشغيل الخدمات والأنشطة ومشاريع البنية التحتية والمرافق العامة للدولة، والاستفادة من خبراته في إنشاء وإدارة وتشغيل مشاريع مثل الطرق والاتصالات والمواصلات والجسور والمطارات والموانئ وسكك الحديد والنقل والقطاع الصحي والتعليمي والمياه والكهرباء وتوليد الطاقة المتجددة، مشاريع الصرف الصحي وغيرها، وذلك من خلال عدة أشكال للتعاون مثل عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي وغيرها".[1]

ويُعَرف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها "عقد طويل الأجل بين جهة خاصة وجهة حكومية، لتوفير أصول أو خدمات عامة، يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر وإدارتها، وترتبط أتعابها بالأداء" [2]

الفرع الثاني: نماذج عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تشتمل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص على بنود تعاقدية محددة تعكس الاتفاق بين الطرفين، وتتنوع هذه العقود وتختلف وفقاً للتفاصيل الدقيقة والصياغة القانونية المحددة لكل عقد كما يلي:

أ): عقود الخدمات، وهي من العقود التقليدية: وهي عقود تبرمها جهة مركزية أو إقليمية معينة مع شركة خاصة على تنفيذ مشروع معين، تقوم الجهة الحكومية أو العامة بتوفير التمويل من موازنتها، (ويقتصر دور الشركة الخاصة على التنفيذ شق طريق وتزفيتها، تشييد بناء، تجهيز مكاتب حكومية.... الخ، ومثلا معظم الإدارات تتعاقد مع متعاملي القطاع الخاص من أجل أعمال التنظيف وصيانة الأبنية الحكومية بدل توظيف موظفين دائمين للقيام بهذه الأعمال[3])

ب): عقود الإدارة: وهو ذلك النوع من العقود الذي بموجبه "تتفق بشأنه هيئة أو أحد المؤسسات التابعة للدولة مع شركة تابعة للقطاع الخاص، بغية تسيير المؤسسة المتفق بشأنها حيث تحتفظ الشركة الخاصة بحقوق التشغيل على ان تبقى ملكية المؤسسة للجهة الحكومية[4].

ج): عقود التأجير، وهي عندما تؤجر الحكومة ملكية أو مرفقا أو مشروعا ما لشركة خاصة، ويتم التأجير لقاء بدل محدد، ويمكن أن يكون عقد التأجير بسيطا (تأجير عقار، تأجير منشآت تخزين مملوكة من الدولة لشركة من القطاع الخاص لتخزين منتجها أو سلعة تستوردها)، كما يمكن أن يكون عقدا أكثر تركيبا يتطلب جهدا مركبا من قبل الشريك الخاص، مثل تأجير مرفأ أو محطات نقل[5]

د): عقود الامتياز، يقصد بعقد امتياز المرفق العام، بالعقد الذي من خلاله يتم تكليف جماعة لشخص معين وعادة ما يكون من الأشخاص ذات الطبيعة الخاصة أو الخاضعة للقانون الخاص، بتسيير أو استثمار مرفق تابع للقطاع العام على عاتقه وتحت مسؤوليته.[6]

هـ): عقود TOB (بناء - تشغيل - نقل الملكية)، وهي من نماذج الشراكة الجديدة والمستخدمة على نطاق واسع في مختلف أنواع الأنشطة، ويمكن أن تكون هناك تنويعات مختلفة في التفاصيل. ولكن المشترك هنا هو تحمل الشريك الخاص مسؤولية التمويل والمخاطر، ويتم استيفاء النفقات والأرباح من رسوم المستخدمين أو من بيع المنتج أو بدفعات من الحكومة على امتداد مدة المشروع، وبعد الانتهاء يتم تحويل ملكية المشروع إلى الحكومة.[7]

و): عقود BOO (بناء - تشغيل - تملك)، و هو ذلك النوع من العقود الذي بموجبه " تُكلف شركة خاصة ببناء أحد المرافق التي تعتبر من البنى الأساسية للدولة، وفيما بعد تقوم هذه الشركة بتملك المشروع كليا أو جزئيًا كما يخول لها صلاحية تشغيل المرفق واستغلاله لفترة محددة من الزمن، غير انه بعد انتهاء الفترة المحددة يمكن لها التصرف فيه دون ان يتم إلزام هذه الشركة بإعادة المرفق للدولة، وعادة ما يكون هذا العقد قريب من نظام الخصخصة أكثر مما هو قريب لعقود البوت، والسبب في ذلك أن ملكيته في النهاية تؤول إلى القطاع الخاص غير ان الدول تنفر من هذا النوع من العقود"[8].

الفرع الثالث: خصائص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، فهي بذلك آلية فعالة لتطوير الاستثمار في مجالات مختلفة من خلال تعزيز التعاون بين القطاع العام والشَرَاكات الخاصة، وعقود الشراكة تتميز بالشفافية والمرونة، مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة بين الطرفين الخاص والعام.

وتتمثل الخصائص الرئيسية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والربحية للشَرَاكات.

المطلب الثاني: مفهوم الجماعات المحلية ودوافع وأهداف اللجوء إلى الشراكة مع القطاع الخاص

في هذا المطلب نتطرق إلى مفهوم الجماعات المحلية (الفرع الأول)، ثم فيما بعد إلى أهم الدوافع والأهداف التي دفعت الجماعات المحلية للشراكة مع القطاع الخاص (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية

تتعدد تعريفات الجماعات المحلية بصفتها وحدات لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، ومن بين التعريفات التشريعية والفقهية ونذكر منها ما يلي:

"الجماعات المحلية على أنها وحدات أهلية مستقلة لها مصدرها وإيراداتها الذاتية وتمثل حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن وتلعب الدور الأبرز والأهم في المجالات التنموية وتقدم خدمات البنية التحتية للمجتمعات المحلية".[9]

وبالرجوع إلى اجتهاد الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية فقد ارتكز تعريفها للإدارة المحلية كما يلي:

تعريف البلدية: يعرف قانون 11-10 البلدية في مادته الأولى على أنها " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون"[10]

تعريف الولاية :الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون"[11]ومن خصائصها نذكر ما يلي :

اللامركزية – الاستقلالية المالية – الشخصية المعنوية – الاستقلالية الإدارية.

كما أنه من مهامها الرئيسة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا لما نصت عليه أحكام المادة 80 من هذا القانون.

الفرع الثاني: دوافع وأهداف اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدى الجماعات المحلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

تُعد الشَراكة بين القطاعين العام والخاص لدى الجماعات المحلية أسلوبا ناجحا يمكن أن يساهم في زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لدى الجماعات المحلية من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع المحلي، وحتى تكون هذه الشراكة

منتجة يجب أن تعتمد على وسائل متطورة، فمن الدوافع الرئيسة التي تقف وراء تبني أسلوب الشَراكة بين القطاعين العام والخاص، نجد أن الموارد المالية لدى الدولة عموما ولدى الجماعات المحلية خصوصا غير كافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة سيما في ما يتعلق بإنشاء البنى التحتية وكذلك نظرا للطلب المتنامي على المرفق العام والخدمات العامة المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق التي أدت إلى الاهتمام أكثر بعقود الشراكة مع القطاع الخاص في إنشاء البنى التحتية، وباختصار يمكننا تسجيل الدوافع في النقاط الآتية :

-عدم كفاية الموارد المالية وعدم قدرة الجماعات المحلية على تحقيق التنمية المحلية الشاملة.

- سوء التسيير لدى الجماعات المحلية وقلة الصرامة في آداء العمل المطلوب.

- القيود القانونية المطبقة على الجماعات المحلية في مجال الصلاحيات الممنوحة لموظفيها ومجال المساهمة.

- تنامي المجتمعات المحلية بشكل متسارع وقلة الدخل الفردي.

- عدم التمكن من الاستغلال الأمثل للإمكانيات للموارد المتاحة.

عدم امتلاك الجماعات المحلية للوسائل التكنولوجية الحديثة ومسايرة التطور.

- ضعف التكوين والفاعلية في آداء الخدمات العمومية لدى الجماعات المحلية (بلدية، ولاية، مصالح مرفقية محلية أخرى.....)

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها ومبادئها ودور القطاع الخاص في تحقيقها للجماعات المحلية

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم الشَركة وبكامل جزئياتها وكذا الجماعات المحلية، سنطرق في المبحث الثاني إلى إعطاء مفهوم التنمية المستدامة والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها (المطلب الأول)، ثم التطرق الشراكة بين القطاع العام والخاص من منظور التنمية المستدامة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها

سنتطرق ضمن هذا المطلب إلى عدت تعريفات للتنمية والتنمية المستدامة في (الفرع الأول)، ثم التطرق إلى اهم الأهداف التي ترمي اليها الجماعات المحلية عن طريق التنمية والاشارة إلى المبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التنمية والتنمية المستدامة

أولا- مفهوم التنمية:

في منتصف خمسينات القرن الماضي، اصطلحت هيئة الأمم المتحدة على تعريف التنمية بأنها "تلك العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من المواطنين وحكوماتهم نحو تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، في تلك المجتمعات المحلية بهدف تحسين معيشتها ومساعدتها في الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".

وهي أيضا "عملية شاملة تستهدف إحداث زيادة في قدرة المجتمع الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية والإبداعية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيا للتخلص من التبعية ودعم الاستقلالية، وما يترتب عليها من حرية القرارات وغيرها"[12]

وتعرف التنمية أيضاً باعتبارها "عملية ديناميكية، تتم من خلال التدخل المقصود بغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي عن طريق استثمار الموارد البشرية، ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع بما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد، والمشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف" [13]

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة استجابة طبيعية لتحقيق التوازن بين التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات الحفاظ على البيئة المحيطة، فهي تعتبر الوعاء والمخزون الاستراتيجي للموارد الطبيعية الداعمة للتطور والتقدم والتحسين.

كما عرفها البعض بأن "التنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعض الدارسين

قال بالتنمية المستدامة وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Sustainable Development"[14]

ونرى أن التنمية المستدامة يجب تراعي الاحتياجات الحالية للمجتمع واحتياجات الأجيال القادمة، دون إفراط ولا تفريط مما ينعكس على مدى استمراريتها من جيل إلى جيل.

ومن الناحية التاريخية لمفهوم التنمية، فإن مصطلح "التنمية البشرية" قد تبنته الأمم المتحدة في سياق التطوير، وذلك في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين. كانت هذه الخطوة الأولى محورية في مسار تطور فهمنا لمفهوم التنمية المستدامة على مر العصور، (فقد أصدرت الأمم المتحدة هذا المصطلح وسمي بـ مؤشر التنمية البشرية في دول العالم)، وتستهدف التنمية البشرية عدة متغيرات مهمة، منها زيادة الخبرات والقدرات التعليمية للشعوب، هدفها أيضا تحسين دخل الأفراد وزيادة إنتاجيتهم، بحيث تكون حياتهم أكثر صحة ويزدهرون في كافة المجالات، ويعتمد ذلك على المجهود الشخصي ومجهود الأسرة، وتكوين رأس المال البشري، علاوة على ذلك، تلعب التنمية الاجتماعية دورًا حيويًا في خلق بيئة صالحة للإنسان وتعزيز التوازن والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع، وبدورها تساهم في تعزيز العدالة والمساواة وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجتمعات.

ومن هنا، يمكن اعتبار زيادة الوعي بقيمة الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة أمرًا أساسيًا لتحقيق التقدم والازدهار في مجتمعاتنا.

الفرع الثاني: أهدافها التنمية المحلية ومبادئ التنمية المستدامة

أولا: أهداف التنمية المحلية

تتمثل الأهداف العامة للتنمية المحلية في:

- تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين وتحسين أحوالهم.
- إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.
- تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع وتذويب الفوارق الطبقية وتهيئة الفرص المتكافئة للجميع بحسب قدراتهم العقلية والبدنية والنفسية.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

تتأسس التنمية على مجموعة من أهم المبادئ كما يلي:

- التنمية عملية مقصودة وشاملة لجميع جوانب الحياة في المجتمع والتنمية تتضمن عناصر مثل:

الموارد البشرية وغير البشرية، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على ثلاثة من أهم العوامل وهي الموارد الاقتصادية، والعنصر البشري، والإلمام والوعي بالمعارف والمعلومات والتقنية ذات العلاقة.

- العنصر البشري هو أهم هذه العوامل وأحد مقومات التنمية الحقيقية، التنمية عملية تحسين وتنظيم وتطوير وتغيير شاملة ومستمرة في ضوء طبيعة المجتمع وخصائصه واحتياجاته، التنمية عملية مشاركة فاعلة للأفراد والجماعات والحكومة داخل الدولة.
- تستهدف التنمية القضاء على التخلف والتبعية والجهل، وتحسين مستوى الحياة لمختلف أفراد المجتمع..

المطلب الثاني: الشراكة بين القطاعين العام والخاص من منظور التنمية

الفرع الأول: التنمية البشرية المستدامة

شهد فهم التنمية، وبالأخص التنمية البشرية المستدامة، تحولًا هامًا في الفكر التنموي، في الماضي كانت النظريات التقليدية في التنمية تركز بشكل أساسي على المقاربة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أهمية هذه المقاربة، إلا أن مفهوم التنمية البشرية أعطى الجانب القيمي في حياة البشر المزيد من الاهتمام والتركيز، أصبح التركيز على أهمية النشاط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق رفاهية البشر بدلاً من أن يكون هدفًا قائمًا بذاته.

فمفهوم التنمية البشرية يعزز من ضرورة تحسين مستوى معيشة الناس وزيادة فرص العمل وتحقيق العدالة الاقتصادية، إلا أنه يضيف أيضًا جانبًا جديدًا يتعلق بالاهتمام بالقيم والمبادئ الأخلاقية في النشاط الاقتصادي، يرى مفهوم التنمية البشرية أن النمو الاقتصادي لوحده غير كافٍ لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يجب أن يتواجد توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية واحترام البيئة.

أظهر تقرير نُشر بواسطة دليل المجتمع المدني عن أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد أوضح التقرير أنه من المهم نقل النقاش بعيدًا عن المناقشات السطحية بين أولئك الذين يرون أن الدولة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن قيادة عمليات التنمية، وبين أولئك الذين يرون أن السوق وحده ينبغي أن يتولى هذا الدور .

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة، فعندما يعمل الحكومات والشركات الخاصة معاً، يمكنهم استغلال القدرات والموارد المتاحة في القطاع الخاص لتحسين الخدمات العامة وتعزيز الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات الاستفادة من خبرة الشركات الخاصة في مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار لتحسين الخدمات العامة، مثل النقل العام والرعاية الصحية.

الفرع الثاني: مهمة الحكومة في تعزيز الشراكة بين القطاعين

بالتالي، يجب على القطاعين العام والخاص أن تعمل سويًا لبناء شراكات قوية وفعالة تحقق الفوائد المشتركة وتسهم في التنمية الشاملة.

وهو "ما يشبه التضاد بين الاثنين، إلى مستوى مختلف حيث أدخل فكرة الشراكة المثلثة بين الدولة (القطاع العام) والقطاع الخاص والمجتمع المدني، واعتبر أن التنمية لا تقوم إلا بمثل هذه الشراكة التي تحقق الاتساق بين الغايات والوسائل في خدمة هدف مشترك هو توسيع خيارات الناس وتحسين مستوى معيشتهم وأعمال حقوقهم من خلال مشاركتهم النشطة في المسار التنموي والاستفادة من نواتجه بهذا المعنى، فإن الشراكة مع القطاع الخاص من المنظور الحقوقي، التنموي هي شراكة من نوع خاص محكومة بالفكرة الأصلية للتنمية".[15]

تركز الرؤية الاقتصادية الحديثة على جعل الاقتصاد خادما للناس وصديقا للطبيعة، فهي تسعى إلى تحقيق التنمية وأعمال الحقوق بما يخدم المجتمع بشكل عادل ومستدام، ومن أجل تحقيق ذلك، تتعاون الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني المحلي معا على أساس الشَراكة.

ومن الضروري أن تقوم هذه الشَراكة على أساس خدمة هدف مشترك، الذي يتمثل في تحقيق التنمية وأعمال الحقوق، ولا يجب أن تكون أهداف كل طرف تقتصر على مصالحه الخاصة، بل يجب أن تدور حول خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

ومن المهم أن يكون الالتزام بالمبادئ الأساسية هو الأساس لتحقيق الشراكة التنموية بين الأطراف الثلاثة، فلا يمكن تحقيق التنمية والنمو والازدهار إلا من خلال تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة لكل طرف والأهداف العامة للمجتمع.

خاتمة:

يعد دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمرًا حيويًا في تعزيز وتحقيق التنمية للجماعات المحلية، وعن طريق هذه الشَراكة، يمكن تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل، ووفقًا لدراسة نشرت في مجلة "التنمية الاقتصادية"، والتي تُشِير نتائجها إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم في زيادة الاستثمارات وتحسين الأداء الاقتصادي للجماعات المحلية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشراكة أن تسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الجماعات المحلية، مما يعزز قدرتها على التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق ندرج مجموعة من التوصيات التي تخدم الشركة بين القطاعين العام والخاص وهي كما يلي:

- يُنصح بتعزيز آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- توفير البيئة المناسبة للاستثمار والابتكار في الجماعات المحلية وذلك من خلال الإسراع في سن قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- إدراج بنود تتعلق بفتح باب الشراكة بين القطاعين الخاص والعام ضمن النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم الجماعات المحلية للنهوض بالتنمية على مختلف مستوياتها.
- منح الجماعات المحلية صلاحيات أكثر في ابرام عقود الشراكة التنموية مع القطاع الخاص.
- توفير الكفاءات الخاصة بمجال الشراكة من أجل استقطاب المشاريع الاستثمارية التنموية.
-

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر

أ- القوانين:

1- القانون رقم 12-07المؤرخ في 29فيفري 2012المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد12، 2012.

2- القانون رقم 11-10المؤرخ في 22 يونيو 2011المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد37، 2011.

ثانيا: قائمة المراجع

أ- الكتب:

3- صفوان المبيضين حسين الطراونة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، الأردن: دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع ،2011.

4- فراح. ر، فرجي. ك. (2018). الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية

ب- الأطاريح والمذكرات الجامعية:

5- العزه بنت محمد محمود: تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية "تشخيص تعاونية" الجعيرينية للزرابي"، دبلوم الدراسات العليا، كلية الادب والعلوم الانسانية، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، 2005م

ج- المقالات في المجلات:

6- دائرة المالية، حكومة دبي-سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإصدار الأول 2019، ص5.

7- عدنان بن أحمد الورثان: التربية والتنمية بالمملكة العربية السعودية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2006م.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

8- العربي حجام، سميحة طري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06) /العدد (2)، ديسمبر2019، ص.ص:121-140.

9- هشام مصطفى محمد سالم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الرابع، ص 1716.
https://mksq.journals.ekb.eg/article_7793_375e47396bbed68bd5c731117f2a8b53.pdf تاريخ الدخول 2023/12/07.

10- لعماري أمال، بالة زهرة، عقد الامتياز كطريقة لتسيير المرفق العام، مجلة صوت القانون، المجلد الخامس، العدد (01)، أفريل 2018، ص 133.

11- أبو بكر احمد عثمان، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (10)، العدد (38)، السنة (2008)، ص 360.

هـ- المقالات على مو اقع الانترنت:

12- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص منشور على الموقع https://annd.org/uploads/publications/Civil_Society_Guide_on_Private-Public_Partnerships_Ar.pdf تاريخ الدخول 2023/12/07

الإحالات والهوامش:

[1] فراح. ر، فرجي. ك. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية، (2018).

[2] فراح. ر، فرجي. ك، مرجع نفسه.

[3] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص منشور على الموقع https://annd.org/uploads/publications/Civil_Society_Guide_on_Private-Public_Partnerships_Ar.pdf

[4] هشام مصطفى محمد سالم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الرابع، ص 1716.
https://mksq.journals.ekb.eg/article_7793_375e47396bbed68bd5c731117f2a8b53.pdf تاريخ الدخول 2023/12/24

[5] دائرة المالية، حكومة دبي-سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الإصدار الأول 2019، ص5.

[6] لعماري أمال، بالة زهرة، عقد الامتياز كطريقة لتسيير المرفق العام، مجلة صوت القانون، المجلد الخامس، العدد (01)، أفريل 2018، ص 133.

[7] دائرة المالية، حكومة دبي-سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مرجع السابق.

[8] أبو بكر احمد عثمان، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (10)، العدد (38)، السنة (2008)، ص 360.

[9] صفوان المبيضين حسين الطراونة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، الأردن: دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع،2011، ص21.

[10] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد37، 2011.

[11] القانون رقم 12-07المؤرخ في 29فيفري 2012المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد12، 2012.

[12] عدنان بن أحمد الورثان: التربية والتنمية بالمملكة العربية السعودية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2006م.

[13] العزه بنت محمد محمود: تقييم دور المرأة الموريتانية في التنمية المحلية "تشخيص تعاونية" الجعيرينية للزرابي"، دبلوم الدراسات العليا، كلية الادب والعلوم الانسانية، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، 2005م

[14] العربي حجام، سميحة طري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06) /العدد (2)، ديسمبر2019، ص.ص:121-140

[15] العزه بنت محمد محمود، مرجع سابق.